الجمعة ٢٨ آذار - ٣ نيسان ٢٠٠٣ العدد ٢٤٢١
AL-HAWADETH Friday 28 March-3 April 2003 No. 2421

«الأوسكار» نجا من الحرب على رغم الانسحابات .. وفوز كيدمان كان متوقعاً

الحوادث

لبنان: هل تتشكل حكومة جديدة بعد «خراب البصرة»؟

بيروت ودمشق: الحرب لا تستند الى شرعية دولية

«واترلو» جديدة تهدّد الامبراطورية الاميركية في العراق؟

صدام يصدّ التفوّق التكنولوجي الأميركي بتكتيكات استنزاف دموي بطيء:

خنادق القطران ومصائد الألغام تنتظر القيصر الأميركي في بغداد!

■ وحدات من قوات «دلتا» وعناصر من «السي. آي. ايه» وجناح الجلبي تقوم بمسح سرّي لملاذات صدام ومخابئه

د. نادر رياض لماجدة برسوم: القطاع الصناعي يهتمّ مع الدولة بمعالجة ملف البطالة

د. نادر رياض رئيس مجلس ادارة «بافاريا» لـ «الحوادث»:

تحرير سعر الصرف له مردود ايجابي على الصناعة

يُعتبر د. نادر رياض من رجال الاعمال المرموقين في مصر فهو عضو بلجنة الصناعة بالحزب الوطني، وهو ايضا عضو بنفس اللجنة بالغرفة الالمانية، وهو رئيس مجلس ادارة شركة «بافاريا»، وله مشوار حافل بالنجاحات في مجال الصناعة. «الحوادث» التقته وكان هذا الحديث:

«الحوادث»: هل ترون ان مستقبل الصناعة المصرية الآن في خطر وخاصة بعد الاحداث السياسية في المنطقة العربية؟

د. نادر رياض: ان الصناعة المصرية كانت دائما ومنذ نشأتها مُعرّضة لتحديات تُساير المسيرة جنبا الى جنب، الا ان تلك التحديات التي تواجهها الآن تعتبر اكثر من اي وقت مضى، وهو الأمر الذي يُلقي على عاتقها مسؤوليات اكبر، والأمر ليس بخاف ان مستقبل مصر الاقتصادي يرتبط مباشرة بمستقبل الصناعة في مصر، كما ان مستقبل الصناعة مصر يرتبط ارتباطا مباشرا بقدراتها على التطور وقبول التحدي وصناعة النجاح واستثمار النجاح في نجاح اكبر ليواجه تحديات مرة اخرى، وعلى الصناعة المصرية الآن ان تشمّر عن ساعد الجد وتعمل على تطور نفسها وتعتمد على العلم والتكنولوجيا الراقية وعلى رفع الانتاجية والاهتمام بالعنصر البشري وتطويره، وعلى تخصيص ميزانيات للبحوث والتطوير، والاخذ بأساليب الجودة المستقبلية، وذلك ضمن خطة استراتيجية تمثل برنامج عمل لكل مؤسسة صناعية.

«الحوادث»: هل انت متفائل بالوضع الاقتصادي في هذه الايام؟

د. نادر رياض: تاريخ مصر يؤكد على مر العصور ان افضل الايجابيات كان يؤتيها المصريون عند الشدائد، وها نحن في مواجهة الشدائد، ننظر بعين التفاؤل الى الايجابيات المرتقبة، والتي تدعمها مسيرة التطور الصناعي في مصر خلال السنوات العشر الماضية، فلا يستطيع اي منصف ان يتجاهل البنية الاساسية الصناعية التي تمّ ايجادها، وتعمل حاليا في توظيف مستقبل الصناعة مثل المدن الصناعية الجديدة على امتداد الرقعة الجغرافية، الاهتمام بالتعليم الفني والتنمية البشرية، التزايد الملحوظ في استعمال برامج الحاسب الآلي وتطبيقاتها في الصناعة، والاهتمام بالبعد البيئي على مستوى الفرد والمؤسسة والدولة، الاهتمام بقضايا الملكية الفكرية، تكامل الفكر الصناعي من عناصر المجتمع الصناعي المصري، وقيام الكيانات الناجحة غير الحكومية، واستمرار الحوارات بينها وبين الحكومة، واستكمال حزمة القوانين المنظمة لسوق المال والاقتصاد، وتنظيم الشارع التجاري والشارع الصناعي، لهذا فأنا «متفائل» الا ان عينا اخرى تنظر للتحديات والمعوقات التي تقع على كل من الدولة كمظلة عليا تظلّل المؤسسات الصناعية والتجارية والفرد والشارع المصري، وكلها تحتاج لخطط تنظيمية لا يمكن ان تتم بكفاءة بمنأى عن الاستثمارات والتمويل اللازم لها.

«الحوادث»: ما هي في رأيكم مشروعات القوانين ذات العلاقة الايجابية بالمسيرة الاقتصادية على الساحة المصرية؟

د. نادر رياض: هناك قوانين كثيرة ومن اهمها: قانون اصدار الشيك، مشروع قانون العمل الموحد، مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات الضارة، قانون تشجيع وتنمية التصدير، قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، قانون مكافحة غسيل الاموال، مشروع قانون الغش التجاري، مشروع قانون الضرائب الجديد، مشروع قانون البنوك، مشروع قانون البناء الموحد، قانون التمويل العقاري، قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية، قانون حماية الملكية الفكرية وتعديلات قانون الجمارك وخاصة قانون انشاء صندوق للتعويضات عن فترة البطالة.

«الحوادث»: كيف ترون مشروع قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكارات الضارة؟

د. نادر رياض: يعتبر مشروع القانون في تقديري بداية جيدة اذا اخذ بالاراء والاضافات التي اقترحها اتحاد الصناعة باللجنة الاقتصادية والمستمدة من نماذج الدول الاوروبية والتي يحميها الأخذ «بازدواجية المعيار» اي الأخذ بنسبة الاستحواذ على السوق بجانب تحديد حد ادنى للتعامل لا يقل عن ٢٥٠ مليون جنيه داخل حدود السوق المعني، واخذا في الاعتبار نوعية السلعة وحجمها وطريقة تغليفها باعتبار ان كل منها سلعة تستقل بالسوق الخاص بها، كما ان هناك امراً يحتاج التقييم المستقل له جانب الدولة، الا وهو حجم الطاقة الانتاجية الامثل لتشغيل المصانع، حيذا تلك التي يصعب ايجاد تعددية فيها مثل صناعة البتروكيماويات، وتلك التي تتبناها الدولة لاسباب استراتيجية، فانه يجب النظر اليها من منظور الصناعات وثيقة الصلة بالمنفعة العامة او تلك الصادر لها حقوق امتياز ذات طبيعة خاصة.

«الحوادث»: كيف ترون المناخ الاقتصادي العام لرجال الاعمال بعد تحرير سعر الصرف وتعويم الجنيه المصري؟

د. نادر رياض: ان قرار تحرير سعر الصرف في تقديري من اعظم القرارات التي اتخذتها الحكومة، وبناء على طلب المجتمع الصناعي، رغم الآراء التي تقول عكس هذا الآن، ان تحرير سعر الصرف هو خطوة عملية نرجو لها ان تؤدي الى التعويم الكامل للجنيه المصري، وهو امر سيكون له مردود ايجابي على الصناعة خاصة في حالات التمويل متوسط الأجل حيث يمكن الاعتماد على حجز العملات الاجنبية بسعر اليوم واستعمالها بنفس السعر بتاريخ لاحق، نظير رسم بسيط وهو ما يسمى بنظام «Hedging»، اما المرحلة الحالية وما تحويه من مظاهر سلبية مثل حبس الدولار عن التداول بمعرفة بعض التجار او غير ذلك، مما ادى للارتفاع الظاهري في الاسعار،فانه في تقديري لا يعبر الا عن مرحلة وقتية وتسمى حالة الارتفاع غير الحقيقي، يتم بعدها استقرار الاسعار على السعر الحقيقي الذي يعرضه السوق، ولا يخفى علينا ان خطوة تحديد سعر الصرف لها تكلفتها اذ انها ستضع الصانع المصري امام تحدّ حقيقي، وهو ضرورة ان يتواجد على السوق التصديري ليحصل على حصيلة دولارية تموّل احتياجاته من الواردات الصناعية التي تحتاجها، هذا الأمر يجب ان لا يتم بمعزل عن التغطية المصرفية الواعية والنشيطة، وكذا ممارسة البنك المركزي لدوره الاساسي بالتدخل شاريا وبائعا للعملات المختلفة بما يحدث نسبة التوازن في الحلول المتعارف عليها.

«الحوادث»: ما مدى تفاؤلك بنجاح قيام سوق عربية مشتركة؟

د. نادر رياض: السوق العربية المشتركة هو مطلب

قومي وعربي طال الحديث عنه لفترة امتدت اكثر من ٣٠ عاما، وهو لن يتحقق الا بعد استكمال آلية الحركة اللازمة له للتواجد وتحقيق المصالح والتقريب بين الاقتصاديات العربية المتباعدة، وهو امر قوامه توحيد القوانين واللوائح والنظم ضمن اطار سياسة مستمرة تتفق على ما يتفق عليه، وتضعه موضع التنفيذ، وتجنّب المختلف عليه منها الجلسات القادمة مما سيضيق فجوة الخلاف تدريجيا، ومثالنا الناجح في ذلك السوق الاوروبية المشتركة، والتي عملت لتوحيد المواصفات القياسية للسلع وقوانين العمل والنظم الجمركية المنظمة لانتقال السلع والخدمات والافراد، بما في ذلك تقنين المحتوى المعلوماتي للحرف والمهن والبرامج الدراسية مما وسع من سوق العمالة وسوق السلع وسمح لها بتكامل اقتصادي على المستوى العملي في غضون فترة لم تزد عن ٢٥ عاما انتهت بالوحدة الاقتصادية الاوروبية وما فيها من تكامل سياسي وتشريعي وتنفيذي.

«الحوادث»: هل تعتقد ان ميزات العولمة على المدى الطويل ستكون ميزاتها اكثر من عيوبها ام العكس؟

د. نادر رياض: يجب ان نكون واضحين مع انفسنا ونعترف ان قواعد وتطبيقات العولمة ما تزال محل الخلاف من الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الدول الاوروبية واليابان، اذ ان تطبيقاتها لها ما لها من مزايا وعليها ما عليها من مضار ومساوئ، الا ان المرجح ان مسيرة التطور اثناء التطبيق ستكون لها من المرونة ما يسمح لها لتصحيح مسارها بنسبة مقبولة تحت ضغط الدول الصناعية الاقوى اقتصادا عن عربات الدول التابعة للعالم والثالث، وهي الاضعف اقتصاديا مع عدم الاخلال بأهميتها الاستراتيجية كأسواق واعدة للدول الصناعية، اما نحن في مصر فاننا يجب الاّ نختلف كثيرا حول الأهمية الكبرى لمصر للحاق بالركب العالمي واستيفاء المتطلبات التنظيمية شكلا وموضوعا وتلك التي لا تزيد الفجوة بيننا وبين قطار التطور، وذلك دون اغفال للجانب السلبي من ذلك، الا ان هناك ضرورة قد تعلو كثيراً من الاحتياجات الاخرى وهي تكوين فريق تخصصي للتعامل مع مسألة العولمة والتفاصيل مع منظمة التجارة العالمية على الجانب القانوني والتطبيقي ليكون هذا الفريق حلقة الوصل القادرة والامينة على تمثيل مصالح القطاع الصناعي المصري اتفاقا واختلافا مع انظمة التجارة العالمية، وكذا الاستفادة من المزايا التي حصلت عليها دول مماثلة لنا في الاختلاف مع منظمة التجارة العالمية، وذلك حتى يمكن استعمال تلك المواقف والقضايا في قضايانا المماثلة في مصر دون الحاجة للبدء، وذلك للعمل بنظرية «البدء من حيث انتهى الآخرون» مستفيدين بتجارهم الناجحة.

«الحوادث»: هل نجح في رأيكم رأس المال الخاص في المشاركة الجادة في عملية التنمية؟

د. نادر رياض: اعتقد ان منظومة الواجب المهني والالتزام المهني والنجاح المهني يجب ان تقوم بتقسيم الادوار بين دور الدولة ودور المؤسسة الخاصة ودور الفرد، وخلط هذه الادوار ينجم عنه الكثير من اختلاط المفاهيم اذ انه ليس من الاولويات المتقدمة لدى رأس المال الخاص ان تساهم في عملية التنمية على مستوى الدولة ما لم يكن هذا المجال مصاحبا ومتزامنا مع حزمة من الامتيازات تخصص لمثل هذا المشروع، ومثالا على ذلك انشاء المطارات، وتوليد الكهرباء وتوزيع الغاز وغير ذلك. فاذا خرجنا، الى اي مجالات موسعة فاننا سوف نفتقد الارضية اللازمة للمشاركة.

«الحوادث»: ما هي المشاكل التي تواجه رجال الاعمال اليوم في نظرك؟

د. نادر رياض: اذا تكلمنا عن المجال الصناعي فاننا نجد الكثير من رجال الاعمال على المستوى المتوسط والصغير يعانون من مشكلة النمو السريع لمؤسساتهم، اي ان مشاكلهم الذاتية هي الطابع الحقيقي للموقف الذي يواجهونه، فعلى هذه المؤسسات التي تعرضت لحالة من النمو السريع ان تبدأ في المراحل التنظيمية لترتيب اوراقها حتى تتمكن من مواصلة المسيرة بنجاح، وحتى لا تحدث عملية ارتداد للموجة التنموية، وذلك بدءاً من الفصل بين الملكية والادارة، والتحول من نظام المؤسسة العائلية الى نظام المؤسسة التي تعتمد على الموظف المحترف والمدير الكفؤ كما ايضا يجب فصل البيع عن التسويق، والتوجه بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير، وتخصيص ميزانية مناسبة لذلك، كما يجب التركيز على الاستثمار في التنمية البشرية وتدريب الافراد واعطاء الاستشارات التخصصية الدور اللازم لها، وادارة الاقتصاد المؤسس بمفهوم التكلفة والعائد، وتكوين لجنة تنفيذية ذات اختصاصات لمتابعة المشاكل وايجاد الحلول التصحيحية لها، واتخاذ الاجراءات المانعة لتكرار الخطأ، والعمل على ادارة انسياب المعلومات داخل المؤسسة وخارجها، وكل هذه تعتبر من الاتجاهات الحديثة في علوم الادارة الحالية.

«الحوادث»: ما هي السلبيات التي مازال يعانيها في رأيك رجال الصناعة من تدهور احوال الاقتصاد على المستوى العالمي؟

د. نادر رياض: اهم السلبيات في رأيي تنحصر في ارتفاع تكلفة الانتاج بالنظر الى صعوبة التعامل مع الملف المُهدر من حسابات الوقت والخامة والطاقة، وارتفاع عناصر التكلفة غير المباشرة المحملة على حصول الصانع على الخدمة الصناعية، وكذا القصور في وجود كميات في وجود جمعيات الخامات المختلفة التي توفر الحلول الجماعية النمطية لكافة الصناعات، مما يضطر كل صانع ان يحل مشاكله بصورة منفردة بالاضافة الى ارتفاع تكلفة استيراد الآلات الحديثة بالنظر لرأس القنوات التمويلية البنكية على المدى المتوسط والطويل.

«الحوادث»: كيف ترون مشكلة البطالة في مصر؟

د. نادر رياض: يعتبر ملف البطالة في مصر من اهم الملفات التي تهتم بها الدولة والتي يهتم بها القطاع الصناعي، بالنظر الى ان الفرد هو صانع النجاح وصانع الفشل، كما ان الاجيال القادمة هي ممولة معاشات الجيل الحالي، وفي نجاح الجيل ارضاء لكهولة الجيل الحالي، فرعاية الابناء ليست من قبيل التفضيل ولكنها من قبيل الواجب والضرورة، وطبيعة مشكلة البطالة في مصر تُحتّم ان يتم التعامل معها على محورين:

اولهما الايدي العاملة المدربة والماهرة، والكفاءات الفكرية والعقول المتألقة، وهي الشريحة التي يتخاطفها رجال الاعمال والقطاع الصناعي، ويقدمون لها الشريحة العليا من الاجور، ويتعهدونها ببرامج التنمية البشرية والتدريب، اما المحور الثاني فيتمثل في الايدي العاملة محدودة التدريب والمهارات، وهنا تقع على الدولة مسؤولية استخدامها وتوظيفها في طريق اتاحة المشروعات الصغيرة لها، ووضع برامج التحضير والتمويل اللازمة لذلك، وبالتالي وضع الصندوق الاجتماعي وجها لوجه امام مسؤولياته والغرض من انشائه.■

ماجدة برسوم - القاهرة